

رابعاً/ أهداف الاستثمار

- المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي
- تحقيق عوائد مستقرة
- ضمان السيولة اللازمة
- استمرارية الحصول على الدخل وزيادته

مجال الاستثمار

ومن الضروري التمييز بين مجال الاستثمار وأداة الاستثمار . فمجال الاستثمار يمثل نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يختاره المستثمر لاستثمار أمواله ،

الاستثمار فإنه وفقاً للنطاق الجغرافي للسوق فإن الاستثمار إما أن يكون محلياً أو خارجياً ، أما بالنسبة لطبيعة الاستثمار أي لطبيعة حيازة الأصل ، فإن الاستثمار إما أن يكون حقيقياً أو مالياً. ويعدّ من قبيل الاستثمارات الحقيقية أي استثمار يترتب عليه حيازة أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة كالعقار والمعادن النفيسة والمشاريع الاقتصادية والسلع ... الخ ، بينما الاستثمارات المالية تمثل الاستثمار في الأوراق المالية ، أي في أصل لا يترتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنما إعطائه حقاً مالياً يخول صاحبه المطالبة بأصل حقيقي . ولناحية النطاق الزمني، فإن الاستثمار إما أن يكون قصير الأجل أو طويل

مجال الاستثمار وفقاً

النطاق الجغرافي للسوق اي محلي ام خارجي
لطبيعة حيازة الاصل الاستثماري حقيقي (عقارات، سلع، معادن ثمينة)
او استثمار مالي (اسهم، سندات، اوراق تجارية، اذونات... الخ)
للتطاق الزمني، قصير الاجل.. او طويل الاجل

الاستثمار الحقيقي: هي التي يترتب عليها حيازة اصل له قيمة اقتصادية يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية
اضافية اظهر بشكل سلعة او خدمة او عقار او معادن نفيسة او مشاريع اقتصادية و سلعية

الاستثمار المالي اي لا يترتب لحامله حق حيازة اصل حقيقي كالاستثمار في الاوراق المالية مما يعطي لحامله فقط
حق مالي ولا يخول صاحبه المطالبة باصل حقيقي

* ان تحليل اتخاذ القرارات الاستثمارية يختلف فيما اذا كانت قصيرة الامد او طويلة الامد للاسباب التالية:

اختلاف الغرض من الاستثمار ، فالاستثمارات قصيرة الأجل يغلب عليها
طابع المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار ، بينما الاستثمارات
طويلة الأجل يغلب عليها تطلع الحصول على دخل مستمر .

إن القيمة الزمنية للنقود غير ذات أهمية في تقييم قرارات الاستثمار
قصيرة الأجل ، بينما تصبح عنصراً حاسماً في تقييم قرارات الاستثمار
طويلة الأجل ، حيث أن مخاطر تقلب القيمة الشرائية لوحددة النقد بسبب
عوامل التضخم النقدي تتعرض لها الاستثمارات طويلة الأجل أكثر من
الاستثمارات قصيرة الأجل .

لناحية توليدها السيولة . إلا أن الذي يخشى هو تحول السوق كله إلى سوق مضاربة
ويصبح الاستثمار هو الاستثناء ، وسوف يجر ذلك حمى تضخمية لأن السيولة المفرطة
التي تولدها المضاربة تحول الاستثمار إلى مضاربة .